



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة
الإدارة العامة للدراسات والبحوث

السكان والتعليم الواقع واستشراف المستقبل

إعداد/

عبدالمك عبد الرحمن التهامي

يحيى هاشم الحيفي

نجلاء يحيى النعمي

الإشراف الفني والمراجعة

د. إبراهيم الحوثي

الإشراف العام

أمين معروف الجند

أمين عام المجلس الوطني للسكان

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	قائمة المحتويات
٢	الجدول والأشكال البيانية
٤	تقديم
٦	أولاً: المقدمة
٧	هدف الدراسة
٧	مصادر الدراسة
٨	الصعوبات التي واجهتها الدراسة
٩	ثانياً: العلاقة المتبادلة بين السكان والتعليم
٩	- التعليم والخصوبة
١٤	- التعليم ووفيات الأطفال
١٨	- الخلاصة
٢١	ثالثاً: مستوى تطور التعليم الأساسي
٢١	- الأمية
٢٤	- التعليم الأساسي
٣١	- تمويل التعليم الأساسي
٣٧	رابعاً: مستقبل العلاقة بين السكان والتعليم
٤٩	خامساً: الاستنتاجات والتوصيات
٥٣	المراجع

الجدول والأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	أولاً: الجداول
١٣	التوزيع النسبي للاستخدام الحالي للوسائل حسب المستوى التعليمي عامي ١٩٩١، ١٩٩٧ م	جدول رقم (١):
١٦	وفيات الرضع حسب الحالة التعليمية للأمهات عامي ١٩٩١، ١٩٩٧ م	جدول رقم (٢):
٢٢	نسبة الأمية حسب النوع والحالة الحضرية ٢٠٠٠/٩٥ م (١٥ سنة فأكثر)	جدول رقم (٣):
٢٦	تطور القبول والالتحاق بالتعليم الأساسي (٩٠-٩١م)، (٢٠٠٠/٢٠٠١م)	جدول رقم (٤):
٢٨	معدلات التحاق الفئة العمرية (٦ - ١٥) سنة حسب الأعمار الأحادية والحالة الحضرية والنوع (٩٤، ٩٥م)، (٢٠٠٠/٩٩م)	جدول رقم (٥):
٢٩	معدلات استيعاب الفئة العمرية (٦-١٥) سنة حسب الأعمار الأحادية والحالة الحضرية والنوع (٩٤، ٩٨م)	جدول رقم (٦):
٣١	نسب التسرب من التعليم الأساسي خلال الفترة (٩٠، ٩١)، (٩٨/٩٩م)	جدول رقم (٧):
٣٢	تطور الإنفاق على خدمات شؤون التعليم حسب مكونات القطاع (٢٠٠٠/٩٠م)	جدول رقم (٨):
٣٤	تطور الإنفاق على التعليم الأساسي (٢٠٠٠/٩٠م)	جدول رقم (٩):
٣٥	الكلفة الجارية للتلميذ في المرحلة الأساسية (٢٠٠٠/٩٠م)	جدول رقم (١٠):
٣٨	تطور الالتحاق ببرامج محو الأمية الأبجدية (٩٠/٩١م - ٢٠٠٠/٩٩م)	جدول رقم (١١):
٣٩	نسب الانتقال من السنة الأولى إلى الثانية من برنامج محو الأمية الأبجدية (٩١/٩٣، ١٩٨/٢٠٠٠م)	جدول رقم (١٢):

الجدول والأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	أولاً: الجداول
٤٢	التوزيع النسبي للأسر بحسب عدد أفراد الأسرة (٩٤/٩٩م)	جدول رقم (١٣):
ثانياً: الأشكال البيانية		
١٠	مقارنة معدل الخصوبة الكلي لبعض الدول العربية عام ٢٠٠١م بحالة اليمن.....	شكل رقم (١):
١١	اتجاهات معدل الخصوبة الكلي حسب مستوى التعليم عامي (٩١/٩٧م).....	شكل رقم (٢):
١٥	مقارنة معدل وفيات الرضع لبعض الدول العربية بحالة اليمن عام ٢٠٠١م.....	شكل رقم (٣):

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في إطار اهتمامات الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بتوفير المعلومات المفيدة والبيانات المتجددة والدراسات التحليلية المتعمقة قامت الإدارة العامة للدراسات والبحوث بالأمانة وبمشاركة الدكتور/ إبراهيم الحوثي - مركز التطوير التربوي - بإعداد هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أهم عنصر من عناصر حياتنا والمرتبطة بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا وهو التعليم وربط ذلك بالسكان الذين هم هدف وغاية أي نشاط تنموي. ولكون التعليم هو الوسيلة المثلى لإنارة طريق الحاضر والمستقبل يستوجب منا جميعاً وقفة جادة لمعرفة واقع التعليم وما تحقق منذ قيام ثورتي سبتمبر ٦٢ وأكتوبر ١٩٦٣م، ومعرفة ما يواجهه هذا القطاع الحيوي من تحديات آنية ومستقبلية فقد عمدت هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن واقع التعليم بهدف التقييم والاستفادة من تجربة الماضي والاستعداد لانطلاقة قوية مبنية على الأسلوب العلمي الأمثل المعتمد على الدراسة والتحليل ومعرفة الواقع وربط كل ذلك بالسكان. حيث تم الإشارة إلى التطور الحاصل في جانب التعليم منذ عام ٦٣ حتى عام ٢٠٠١م مع التركيز على العقد الأخير من القرن الماضي من خلال تقييم الأرقام وتحليلها وربط كل ذلك بالظروف والأحداث التي مر بها شعبنا مع التركيز على جانب الإمكانيات المتاحة ومدى تزايدها وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وتم التطرق إلى الأمية وحجمها وتزايدها وأسباب هذا التزايد بالإضافة إلى التسرب وأسبابه مع إظهار العلاقة التبادلية بين التعليم والخصوبة وكذا العلاقة بين التعليم والوفيات وكيف أن كل جزء يؤثر في الآخر إيجاباً أو سلباً مع إعطاء فكرة، واضحة عن تأثير النمو السكاني المتسارع في القدرة الاستيعابية لالتحاق الأجيال الجديدة في التعليم وصورة المستقبل مستفيدين من بيانات الاسقاطات السكانية المستقبلية ومن بيانات وزارة التربية والتعليم (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء) بهدف إعطاء رؤية مستقبلية أكثر وضوحاً وربط ذلك بجانب التكاليف المتوقعة في إطار كل بديل ليتمكن الباحث والمهتم والمخطط وأصحاب القرار من اتخاذ القرار بناء على رؤية موضوعية وتدرج منطقي وتبيان أن خيار تبني التعليم بصورة متكاملة وقوية أصبح ضرورة وجود مهما كانت التكاليف والصعوبات

والتحديات. فليس من المعقول -وبعد مرور أربعين سنة من قيام الثورة- أن تظل الأمية أحد المعوقات الأساسية لأي جهد تنموي، لكونها أحد المؤثرات والمتأثرات بالنمو السكاني المرتفع في وقت أصبح العالم فيه في تواصل وتقارب كبير، وأصبح العلم فيه ضرورة حياتية كالهواء والماء والطعام، وأصبحنا في تحدٍ كبير في ظل العولمة في أن نكون أو لا نكون .

إن هذه الدراسة جديرة أن تصل إلى كل المهتمين والمختصين والمخططين وأصحاب القرار للاستفادة القصوى منها والتوسع في المعرفة والاعتماد على الأساليب السليمة لتغيير الواقع المعيش الذي لازلنا معه نعاني من مشكلة الأمية ومشكلة الفجوة في التعليم بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف وخاصة أن كل الجهود السابقة برغم أهميتها وما حققته إلا أنها لا ترقى إلى مستوى طموحات شعبنا واحتياجاته في ظل تزايد سكاني كبير وفي ظل محدودية الإمكانيات والذي ينبغي له بذل كل الجهود على المستويين الرسمي والشعبي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني في سبيل التغلب على هذه المشكلة .

كما لا ننسَ هنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لكل الاخوة الباحثين والمشرفين والمراجعين على الجهد الملموس والذي نأمل تطويره واستمراره لمزيدٍ من البذل والعطاء خدمةً لوطننا ومجتمعنا الذي هو في أمس الحاجة إلى كل جهد مع تمنياتنا للجميع بالتوفيق والنجاح.

أمين معروف الجند

أمين عام المجلس الوطني للسكان

أولاً: المقدمة

١-١ - مدخل

تتسم العلاقة بين التعليم والسكان بالتأثير والتأثر، فكلما انتشر التعليم وأصبح في متناول عدد أكبر من أفراد المجتمع، تحسنت المؤشرات السكانية وتطورت حياة السكان اجتماعياً واقتصادياً وتمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة سياسياً واقتصادياً وثقافياً .. وعندما تتحسن المؤشرات السكانية وتراجع معدلات النمو السكاني يكون في الإمكان توسيع الخدمات التعليمية إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع، وتحسين نوعية التعليم وبالتالي رفع نسبة المخرجات التعليمية.

إن إدراك دور التعليم في حياة أفراد المجتمع، وفي نهوض الشعوب وتطورها، فرض على الدول النامية ومنها الجمهورية اليمنية توجيه الاهتمام لتوفير الخدمات التعليمية وتوسيعها لتكون في متناول جميع أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً، صغاراً وكباراً وبنوعية مناسبة. ولقد ترجمت اليمن اهتمامها بالتعليم ليس فقط بإرساء الأسس الدستورية والتشريعية للمنظومة التربوية والتعليمية التي تعطي أحقية التعليم للجميع، بل أيضاً بتوجيه نسبة عالية من الإنفاق العام لتمويل التعليم وكذا من المساعدات والقروض التي تتلقاها من الدول الشقيقة والصديقة ومن المنظمات الإقليمية والدولية.

لهذا فقد شهد النظام التعليمي تطوراً ملحوظاً خلال الأربعة عقود الماضية سواء من الناحية الكمية أو النوعية على الرغم من المستوى المتدني الذي بُدئ منه التعليم عام ١٩٦٣م.

لقد أصبح لليمن نظامٌ تعليميٌ حديثٌ بدءاً من التعليم الأساسي، وانتهاءً بالتعليم العالي والجامعي، مروراً بالتعليم الثانوي العام والفني والتدريب المهني، كما أن هناك اهتماماً بمحو الأمية وتعليم الكبار، حيث تمتلك المنظومة التعليمية شبكة من المراكز لمحو الأمية والتعليم غير النظامي. إن الحاجة إلى التقييم مع ذلك تظل قائمةً للكشف عن ما تحقق ومعرفة مستوى تطور النظام التعليمي وتبيان مختلف الجوانب السلبية والإيجابية ليس

بغرض الركون والاطمئنان إلى المستوى الذي وصل إليه النظام التعليمي بل لمحاولة استشراف المستقبل والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة لمزيد من التطور.

٢-١ هدف الدراسة

لعل هدف الدراسة الحالية جلي في طيات ما سبق والمتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة المتبادلة بين السكان والتعليم والتعرف على الواقع الحالي للتعليم وبالذات الأساسي منه على طريق استشراف المستقبل، وتوخياً للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في اتخاذ قرارات صائبة ومناسبة لتطوير التعليم الأساسي. لهذا فإن محتوى الدراسة ينتظم على النحو الآتي:-

أولاً: المقدمة التي تعرض الخلفية العامة للدراسة وهدفها ومصادر معلوماتها والصعوبات التي واجهتها

ثانياً: العلاقة المتبادلة بين السكان والتعليم: وهذا القسم من الدراسة يرصد العلاقة المتبادلة بين السكان والتعليم التي أكدتها المسوح والدراسات ذات العلاقة.

ثالثاً: مستوى تطور التعليم الأساسي: وهذا القسم يحاول تتبع تطور التعليم الأساسي خلال الفترة ٩٠-٢٠٠١م بغرض تبيان اتجاه هذا التطور وكذا اتجاه تمويله والإنفاق عليه.

رابعاً: مستقبل العلاقة بين السكان والتعليم: يحاول هذا القسم استشراف مستقبل العلاقة بين السكان والتعليم والتحديات التي تواجهها.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات: يحاول هذا القسم عرض ما وصلت إليه الدراسة من استنتاجات وتوصيات من واقع تقييم وتمحيص واقع العلاقة بين السكان والتعليم واستشراف مستقبل هذه العلاقة .

٣-١ مصادر الدراسة

لعل عنوان الدراسة يوحي بالمصادر الأساسية التي اعتمدت عليها وتمثلت في الآتي:-

١ - المصادر الإحصائية وتمثلت في:

- الإحصاءات السكانية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء.

- الإسقاطات السكانية الصادرة من ذات المصدر.
- الإحصاءات التربوية الصادرة من وزارة التربية والتعليم وكذا الجهاز المركزي للإحصاء.
- ٢. نتائج المسوح المنفذة كالمسوح الديموغرافية ومسح ظاهرة الفقر ومسح القوى العاملة.
- ٣. الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- ٤. الوثائق الرسمية والمتمثلة بدرجة رئيسية في الاستراتيجية الوطنية للسكان ووثائق السياسات السكانية (٢٠٠١-٢٠٢٥م).

٤-١ الصعوبات التي واجهتها الدراسة

- إن الدراسة الحالية واجهت مثل غيرها من الدراسات التي تعتمد في عرض محتواها على الإحصاءات - صعوبات تتمثل في:
- ١- عدم توفر بعض الإحصاءات لاستيفاء العرض بوجه أفضل.
 - ٢- التضارب في الأرقام بين مصدر وآخر.
 - ٣- ندرة الدراسات التي تنطرق إلى موضوع الدراسة الحالية.